

Distr.: General
30 March 2004
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

بأمر من حكومي، أتشرف بأن أرفق طيه نسخة عن الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء، السيد سيدو إليماني ديارا، غداة التظاهرات التي شهدتها البلد في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ (انظر المرفق).

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم هذا الخطاب بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيليب دجانغون - بي

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

الخطاب الموجه إلى الأمة الذي ألقاه رئيس الوزراء، السيد سيدو إيماني ديبارا، عادة الأحداث التي شهدتها البلد يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤

منذ ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، وبلدنا، كوت ديفوار، يمر بفترة أخرى من الفترات السوداء في تاريخه، تطبعها أحداث عنيفة ودامية أسفرت عن خسائر كبيرة في الأرواح البشرية وعن إصابات وحالات اختفاء عديدة.

وأود، بادئ ذي بدء، الإعراب عن عميق وشديد تأثري لذكرى جميع الضحايا.

وإنني لأشارك، من عميق فؤادي، العائلات المحزونة ألمها ومصائبها الكبيرة، وأعرب لها عن تعاطف حكومة المصالحة الوطنية مع ما يلم بها من أسي.

وأتمنى للمصابين جراء هذه الأحداث الشفاء العاجل وأحثهم على شد ساعدهم.

ويؤسفني، على الرغم من جميع الجهود التي بذلت، في السر أكثر منه في العلن، أن نكون قد عجزنا عن تفادي هذه الأحداث المؤلمة.

ولكن لا يوجد، أيها المواطنون الأعزاء، ما يبرر أعمال العنف التي شهدتها الأيام الأخيرة التي تثير القلق على نحو خاص.

وهنا، أود أن أذكر بأن قوى الدفاع والأمن الوطنية هي مؤسسة تابعة للجمهورية، وهي المسؤولة عن الدفاع عن الممتلكات والأشخاص وعن أمنهم وعن الحفاظ على النظام العام. وقد بذلت قصارى جهدها، إنما يا للأسف!

ولا يمكن القبول بوجود أي شكل من أشكال المؤسسات غير النظامية. بموازاة المؤسسة الرسمية. وإنني لأؤكد لكم جميعاً أن هذه الأحداث البالغة الخطورة التي تعيق الجهود المبذولة على المستويين الوطني والدولي لإعادة إحلال السلام والأمن المستدامين سريعاً لن تبقى من دون عقاب.

لذا، بصفتي رئيس حكومة المصالحة الوطنية، أطلب إلى وزير الدولة لشؤون العدل أن يعرض فوراً على السلطات المختصة تشكيل لجنة تحقيق دولية على وجه السرعة لكي تكشف النقاب عن هذه الأحداث المخزنة وتحدد الجهات المسؤولة عنها.

ومن جهة أخرى، أطلب أيضا إلى وزيرى الدفاع والأمن الداخلى الإسراع فى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوقف أى شكل من أشكال حملات الاعتقال الجماعية والتوقيف والاحتجاز الاعباطية.

ومنذ هذه اللحظة، أعلن تشكيل لجنة مخصصة للأزمات والرصد لجمع كافة الشكاوى التى يرفعها المتضررون والمهددون بحياتهم وممتلكاتهم.

ولا بد لنا من وضع حد لدوامه العنف والإفلات من العقاب فى بلدنا.

وعلىنا بالعودة سريعا إلى وضع طبيعى على مستوى سير أعمال الدولة ومؤسساتها، علما أن اتفاق ليناس - ماركوسى، الذى يطالب الجميع بتطبيقه، قد اعترف بها كلها.

أيها المواطنون الأعزاء، أعيد التأكيد بوجوب أن نصل جميعا إلى قناعة تامة بأن التطبيق الكامل للاتفاق الذى أيده المجتمع الدولى إنما هو السبيل الوحيد لخروج بلدنا من الأزمة.

بيد أن البلوغ الفعلى لهذا الهدف يحتاج إلى تحلى جميع الأطراف بحسن النية فى تطبيق الإصلاحات التى نص عليها الاتفاق المذكور.

ولا يمكن إعادة الثقة اللازمة للحوار والتعاون الضرورىين لحسن سير عملية السلام والمصالحة التى بوشر بها إلا إذا احترمت جميع الأطراف التزاماتها وأخلصت فى الوفاء بها.

وهل من داع للتذكير بأن تطبيق هذه الإصلاحات قد أنيط بحكومة المصالحة الوطنية، وليدة اتفاق ليناس - ماركوسى، التى تتألف من ممثلين عينتهم جميع الأطراف فى الاتفاق.

ومن شأن إخلال أى من الأطراف أن يعرض تطبيق الاتفاق وتنفيذ الإصلاحات للخطر.

كما أدعو من كف من الأحزاب والحركات الأطراف فى اتفاق ليناس - ماركوسى عن المشاركة فى أعمال مجلس الحكومة ومجلس الوزراء إلى العودة إلى مواقعه داخل هذين المجلسين.

ومهمتنا جميعا داخل هذه الحكومة تتمثل فى القيام بهذه الإصلاحات وإنجازها بنجاح قبل إجراء الانتخابات العامة فى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

وسبق أن أنجز الكثير فى إطار هذه العملية:

- إنهاء النزاع المسلح؛

- اعتماد النصوص الرئيسية في مجلس الوزراء؛
 - المباشرة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛
 - العمل جارٍ على إعادة بسط سلطة الإدارة الحكومية.
- ويجب أن يسهم هذا كله، خلال فترة قصيرة، في إعادة توحيد الوطن وضمان حرية انتقال السلع والأشخاص في جو أكثر أمناً، يعززه وصول الخوذات الزرقاء.
- ويبقى علينا في الوقت الحاضر أن نصمم على الالتزام معا بالبحث عن حلول دائمة ونهائية لإنجاح عملية السلام.
- وقد أعربت بعض القوى التي وقعت اتفاقات السلام عن مختلف شواغلها ضمن مذكرة وجهتها إلى السيد رئيس الجمهورية واللجنة الدولية للمتابعة وإلي، بصفتي رئيس الوزراء.
- وأستطيع أنؤكد لكم أنني أسعى جاهدا لدى جميع الأطراف المعنية بغية وضع إطار ملائم للحوار حتى نتوصل إلى حلول تحظى بموافقة الجميع.
- مهما يكن من أمر، أود أن أذكر بأن اتفاق ليناس - ماركوسي يهدف في النهاية إلى إعادة إحلال السلام وتنظيم انتخابات حرة وشفافة وعادلة ونزيهة حتى يعود بلدنا إلى حاله الطبيعي ويستعيد استقراره الدائم.
- وتحقيقا لهذه الغاية، لا مفر من اعتماد البرلمان مجموع النصوص التي تمخضت عنها اتفاقات ماركوسي.
- لذا، يتعين على كل طرف من الأطراف في الاتفاقات أن يدعو البرلمانين التابعين له إلى التصويت على النصوص المذكورة، وفاء بما تم التعهد به من التزامات.
- ومن جهة أخرى، يجب أن تؤدي إعادة إحياء الحوار بين الأطراف إلى إعادة تنشيط سريعة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإلى توحيد الوطن.
- إن الأمة الإيفوارية والمجتمعات الأفريقية والدولية ترقب تحركاتنا، وهي تتوقع منا اتخاذ قرارات شجاعة وحكيمة ومسؤولة لإعادة إحلال السلام وإنعاش اقتصاد بلدنا المتهالك.
- وأود أن أعرب عن خالص تقديري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبلدان الصديقة، وأخص بالذكر كلا من فرنسا والرئيس جون كوفور، رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الحالي، والسيد

أوبازانجو رئيس نيجيريا، والسيد وادي رئيس السنغال، وجميع أصحاب النوايا الحسنة الذين يرافقونا في عملية السلام.

وإنني إذ أشكرهم جميعا على دعمهم الذي لم يخذلنا يوما، أتمنى عليهم مواصلة مدنا بالمساعدة لكي ننجح في إعادة توثيق عرى الحوار بين الأخوة الإيفواريين.

ولا يزال بإمكاننا، بل ويتعين علينا، أن نتخطى خلافاتنا لكي نضع حدا للأزمة التي تهز بلدنا.

ونحن نملك، القدرات الفكرية والإنسانية والمادية لتحقيق ذلك.

فلنستعد شجاعتنا وأملنا لكي نواصل عملية السلام ونبلغ بها بر الأمان.

وأكرر تعازي الصادقة إلى الأمة المحزونة.

وكلني إيمان بأننا سنشهد قريبا مصالحة كوت ديفوار مع ذاتها. وإن بعد العسر يسرا.